

التقرير الأول للإنتخابات التشريعية 2010

هل أصبح الحزب الوطني حزبان!؟

قتيلان ضحايا المجمع الإنتخابي للحزب الوطني

أحزاب معارضة تطلب من أمين عام الحزب الوطني ضمانات لزاهة للإنتخابات

والحزب الوطني يرد نحن معكم ولدينا تحفظات!!

تشريعات تسمح لوزير الداخلية بإصدار قرارات بقوة القانون تتعلق بتنظيم الإنتخابات

لجنة عليا لا تدعو إلى الإنتخابات ولا تشرف على القيد بالجدول الإنتخابية وغير مسؤولة عن مرحلة فتح

باب الترشيح ولا يستشيرها وزير الداخلية في تعديل الدوائر ولا تنظيم اليوم الإنتخابي

لواءات شرطة ورجال أعمال فلاحين وعمال بتواطوء من الاتحاد العام لعمال مصر

دوائر كوتا كبيرة تشمل المحافظة بأكملها في ظل نظام إنتخاب فردي يتسم بصغر الدوائر الإنتخابية .

المعارضه ترفض نظام الكوتا وفي نفس الوقت ليس لها أجندة واضحة لتمكين النساء داخل تنظيماتهم

السياسية

أحوال إقتصادية وإجتماعية سيئة ومناخ ثقافي متردى

موائد الرحمن ولجان لوكاة وشنط رمضان أحدث وسائل الدعاية

دأبت الجمعية المصرية على مدى الأعوام السمت السابقة على رصد درجة التطور الحادث في حالة الديمقراطية في مصر إنطلاقاً من تحليل وافى وشامل لجميع أنواع الانتخابات التي جرت في مصر سواء كانت إنتخابات كبرى كالإنتخابات الرئاسية 2005 أو الإنتخابات العامة التشريعية 2005 والتجديد النصفى للشورى 2007، 2010 وإنتخابات المجالس الشعبية المحلية 2008 وكافة الإنتخابات على مستوى المجالس والإتحادات المهنية والعمالية والرياضية والفنية والطلابية، واعتمدت الجمعية عن طريق مرصد حالة الديمقراطية على منهج يعظم من النظر إلى الإنتخابات على أنها عملية إجرائية متكاملة تتأثر بمناخ عام حاكم للمجتمع التي تجرى فيه ، فلم يتوقف إهتمامنا فى يوم من الأيام على تقنيات اليوم الإنتخابى ومدى صحة إجراءات الإقتراع بل قدمنا فى مختلف الإنتخابات التي قمنا بمراقبتها بتحليل وافى وشامل للمناخ السياسى والبيئة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبنية التشريعية التي تجرى فيها الإنتخابات وسلوك كافة أطراف العملية الإنتخابية من (السلطة التنفيذية وأحزابها إلى الهيئات المسؤولة عن الإشراف على تلك الإنتخابات . المؤسسات الدينية – المرشحين حكومة ومعارضة) ، وأصدرت الجمعية تقارير سنوية وأبحاث إستخلصت منها معظم الإشكاليات التي تباعد بين الإنتخابات المصرية والمعايير الدولية لإنتخابات حرة ونزيهة.

واليوم تبدأ الجمعية خطوة جديدة بمراقبتها للإنتخابات التشريعية 2010، و فى إعتقاد القائمين على إدارة الجمعية وفريق العمل فيها أنها واحدة من أخطر الإنتخابات التي سوف تؤثر نتائجها على مستقبل هذا الوطن، وعن طريق إئتلاف يضم الجمعية المصرية للنهوض بالمشكلة المجتمعية سنقوم بإصدار دراسة تحليلية للبنية التشريعية التي ستجرى الإنتخابات على أساسها وسنقوم بمراقبة كافة مراحل العملية الإنتخابية ابتداءً من مرحلة الدعاية الرمادية وهى الدعاية التي بدأت قبل الإعلان عن مواعيد الإنتخابات والمجمع الإنتخابى للحزب الوطنى ومرحلة فتح باب الترشيح والتنزلات والطعون ومرحلة الدعاية واليوم الإنتخابى والفرز وإعلان النتائج وإصدار تقرير ختامى عن العملية الإنتخابية فى مجملها 2010 .

يضم الإنثلاف أيضاً جمعية نظرة للدراسات النسوية والمعنية بمراقبة عملية إدماج النوع الإجتماعي خلال جميع مراحل العملية الانتخابية، و التي شركت في اعداد هذا التقرير بالأجزاء المتعلقة بمسألة النوع الإجتماعي (الجندر) و عرض وتحليل التشريعات المتعلقة بتخصيص مقاعد للنساء (الكوتا)، وتأثير الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية على النساء، و تأثير البيئة الثقافية عليهن، بالإضافة إلى تحليل المعلومات الخاصة بالمجمع الانتخابي و الدعاية الرمادية سواء للمرشحات على مقاعد المرأة أو على المقاعد العامة.

وكذلك يضم مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان و هو المعنى بمراقبة الأداء الإعلامي خلال العملية الانتخابية وذلك بدعم من المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان.

ونبدأ تقريرنا ونحن متمسكين بنفس المنهج ولن ننظر للإنتخابات القادمة على أنها أوراق إقتراع يضعها الناخبين في صناديق الإقتراع في اليوم الانتخابي بل أنها عملية تتأثر بمناخ سياسي سيء وبيئة إقتصادية وإجتماعية متدهورة وبيئة ثقافية منحرفة وتشريعات جائرة و صراع بين حزب السلطة التنفيذية الذي يشبه جمعيات المنتفعين يصارعه تنظيم سياسي بمرجعية دينية، وقد تسبب صراعهم في غياب البديل المدني والذي غاب أيضاً لضعف أحزاب المعارضة.

أولاً : المناخ السياسي:

تجري الإنتخابات التشريعية 2010 في مناخ سياسي مختلف حيث تصدر الحديث عن خلافة الرئيس مبارك (الذي لم يعلن بعد عن رغبته في الترشح لفترة رئاسة سادسة) المشهد السياسي وأصبح الحديث عن مستقبل منصب الرئاسة المصري هم يشغل القوى والنخب السياسية المصرية بل وإمتد هذا الإهتمام إلى المواطنين المصريين البسطاء، وبلا شك أن ظهور د.محمد البرادعي كلاعب في الحياة السياسية المصرية بعد أن أعلن عن رغبته في الترشح على منصب الرئاسة بشروط سبعة تسمح من وجهة نظره بإجراء إنتخابات تشريعية ورئاسية حرة ونزيهة وإلا المقاطعة ستكون هي الأجدى من المشاركة في إنتخابات محسومة مسبقاً لصالح مرشحي الحزب الحاكم الذي يستغل سطوته ونفوذه وسيطرته على الأجهزة الإدارية والأمنية والآلة الإعلامية الجبارة لحسم نتائج الإنتخابات لصالح مرشحي حزبه، وقد تبني مطالب د. البرادعي مجموعة من القوى

السياسية والشخصيات العامة المعروف عنها إهتمامها بالشأن العام والتي شكلت في الأعوام السابقة حركات تدعو إلى مواجهة ما أطلقوا عليه مشروع التوريث لنجل الرئيس مبارك، وتبنت تلك الشخصيات تكوين ما سمي بالجمعية الوطنية للتغيير وكانت من أبرز مطالبها هي المطالبة بإعمال المراقبة الدولية على الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وهذه بالطبع نقلة نوعية في أفكار النخب السياسية المصرية وبالأخص تلك النخب من الأصول القومية والإسلامية والتي كانت ترى أن الرقابة الدولية على الانتخابات هي تدخل في الشؤون الداخلية المصرية، ودعت الجمعية الوطنية للتغيير قوى المعارضة المصرية الرسمية لمقاطعة الانتخابات وإتاحتها بالدخول في صفقات مع الحزب الحاكم لضمان الحصول على مقاعد في البرلمان مقابل تأييد مرشح الحزب الحاكم في الانتخابات الرئاسية المقبلة وهو ما نفتته تلك الأحزاب ونفاه الحزب الحاكم مراراً وتكراراً، وقد شكلت أحزاب المعارضة الرئيسية " الوفد - التجمع - الناصري - الجبهة الديمقراطية " ما يسمى بإتلاف أحزاب المعارضة والتي إختلفت وجهات نظرها على أهمية خوض الانتخابات البرلمانية أو مقاطعتها، وبإستثناء حزب الجبهة الديمقراطية الذى قرر مقاطعة الانتخابات تتلجج آراء الأحزاب الثلاثة الأخرى " الوفد - التجمع - الناصري " فى المشكلة فى العمدية الانتخابية، وقد طالبوا ببعض الضمانات لإجراء إنتخابات تشريعية حرة ونزيهة فى عريضة كلفوا د. رفعت السعيد رئيس حزب التجمع بتقديمها إلى السيد رئيس الجمهورية والسيد الأمين العام للحزب الوطنى وتطالب هذه العريضة بإجراء الإنتخابات بالقائمة النسبية وتنقية الجداول الانتخابية وعودة الإشراف القضائى الكامل وإعادة النظر فى مهام اللجنة العليا، وقد أبلغ السيد صفوت الشريف د. رفعت السعيد أن الحزب يتطلع لإنتخابات حرة ونزيهة وعاب على أحزاب المعارضة عدم التعامل مع حقائق قانونية فى أن بعض الطلبات التي رفعتها المعارضة تحتاج الى تشريعات تشريعية، ووعد الأمين العام للحزب الحاكم قوى المعارضة بالسماح للمواطنين بالتصويت ببطاقة الرقم القومي وقد أحتفت الدوائر القريبة من السلطة التنفيذية بتلك الخطوة بشكل يدعو للتعجب، كما طلب الشريف من الأحزاب المصرية الإعلان عن موقفها من إستخدام الشعارات الدينية فى الدعاية، وهو ما وضع الأحزاب الرئيسية للمعارضة المدنية المصرية فى مأزق فعلى، وقد أحدث موقف تلك الأحزاب وإصرارها على المشكلة، صراعات داخل تلك الأحزاب، فى حزب الوفد وهو القطب الرئيسى للمعارضة المصرية وممثل التيار الليبرالي والتي جرت فيه إنتخابات على منصب رئاسة الحزب فى مايو الماضى فاز فيها السيد البلوى رجل الأعمال

المعروف ومالك مجموعة قنوات الحياة بمنصب رئيس الحزب، وقد نالت تلك الإنتخابات إهتماماً مبالغ فيه من قبل القوى السياسية المصرية، وإنضم إلى حزب الوفد عدد من الشخصيات العامة من رجال الدين والإعلاميين والأكاديميين والفنانين والرياضيين، وقد قرر رئيس الحزب عقد جمعية عمومية لمناقشة مسألة خوض الإنتخابات من عدمها وقد عقدت الجمعية العمومية يوم 17/9 ، قررت فيه الهيئة الوفدية خوض إنتخابات مجلس الشعب بأغلبية تصل الى 57% من من لهم حق التصويت كما وافقت على تعديل 6 مواد من اللائحة الداخلية بناء على إقتراح من رئيس الحزب.

أما حزب التجمع وعلى الرغم من دعاوي المقاطعة التي رفعتها عدد من أمانات محافظات الحزب إلا أن رئيس حزب التجمع د. رفعت السعيد قرر خوض تلك الإنتخابات، وأصبحت الخلافات والصراعات داخل الحزب على من سيترشح في الإنتخابات المقبلة، هذا وقد إشتكت بعض الأمانات من تجاهل رأيها في إختيار المرشحين في اللوائح المختلفة وإن كانت قد صدرت تصريحات للقيادات التاريخية داخل الحزب تدين موقف قيادته في خوض الإنتخابات بلا ضمانات، أما الحزب الناصري الذي يعاني من أزمة حقيقية في عدم وجود نشاط فعال وحقيقي له فقد قررت قياداته خوض الإنتخابات البرلمانية القادمة، بينما قررت بعض الأحزاب الأخرى خوض الإنتخابات مثل أحزاب الأحرار والجيل والغد "جبهة موسى مصطفى موسى"، وشكلت بعض تلك الأحزاب فيما بينها جبهة تفرغت للهجوم على د.البرادعي وعلى أحزاب المعارضة الرئيسية، بينما تتأرجح مشاركة بعض القوى السياسية الأخرى مثل "الغد جبهة أيمن نور - الكرامة تحت التأسيس" في إنتظار ما أطلق عليه الإجماع الوطني، بينما أعلن حزب الوسط مقاطعته للإنتخابات.

أما جماعة الإخوان المسلمين (القطب الأبرز للتيار الديني والمنافس الرئيسي لحزب السلطة التنفيذية منذ ثلاثة عقود والتي حصلت على 88 مقعداً في الإنتخابات البرلمانية السابقة 2005 والتي تعرض مرشحيها في إنتخابات التجديد النصفي للشورى 2007 - 2010 وإنتخابات المحليات 2008 لتدخلات إدارية وأمنية فجأة من قبل السلطة التنفيذية أسقطت مرشحيها في تلك اللوائح) فقد قررت المشاركة في الإنتخابات البرلمانية القادمة حيث رأت أن مقاطعة الإنتخابات غير مجدية وأنها بذلك تترك للحزب الحاكم الساحة خالية وإن كانت قد ربطت موقفها من المقاطعة بمقاطعة كافة الأحزاب

والقوى السياسية للإنتخابات و هو ما يعنى ضمناً أن جماعة الإخوان المسلمين قد قررت خوض الإنتخابات البرلمانية القادمة، وتواجه الجماعة موقفاً صعباً فى هذه الإنتخابات بعد إعلان السيد الأمين العام للحزب الوطنى صفوت الشريف صعوبة حصول الجماعة على المقاعد التي حصدها فى الإنتخابات البرلمانية السابقة بالإضافة إلى أن الجماعة تعرضت إلى ضربات أمنية موجعة فى الخمس سنوات السابقة فى واحدة من أبرز حلقات صراعتها مع الدولة منذ تأسيسها فى عشرينيات القرن الماضي وكان أبرزها إحالة عدد كبير من قياداتها إلى المحاكمات العسكرية وضرب مشروعات إقتصادية لتمويل الجماعة والتضييق على أنشطتها فى الجامعات والنقابات المهنية بالإضافة إلى رفع الحصانة عن عدد من نوابها بتهمة التورط فى قضية العلاج على نفقة الدولة، هذا وقد أعلنت الجماعة أنها سوف تقوم بترشيح كوادر جديدة لها وأنها لا تخشى تهديدات الحزب الحاكم وأنها سوف تخوض معارك شرسة فى دوائرها.

أما الحزب الوطنى الحاكم فإن التطورات السياسية الأخيرة أكدت ما به من عيوب كغيره من التنظيمات السياسية التابعة للسلطة التنفيذية منذ عام 1952 حتى الآن أى إن كان المسمى " الإتحاد القومى - الإتحاد الاشتراكى - حزب مصر - الحزب الوطنى " وكلها تنظيمات كانت نشأتها غير طبيعية إذ نشأت لحاجة السلطة التنفيذية للدولة فى عهود مختلفة للتنظيمات الشعبية التي تستطيع السيطرة على المنظمات الجماهيرية الطلابية والعمالية والمهنية والتي قيدها السلطة التنفيذية بتشريعات جائرة وأطلقت يد أجهزتها الإدارية والأمنية لتحرم مواطنى الدولة والقوى السياسية المعارضة من المشاركة وتضمن لهذه التنظيمات أغلبية مريحة تسمح لها بإصباح الشرعية على قراراتها الصادرة، المهم أنها أحزاب لم تنشأ بخلفيات أيديولوجية سياسية أو تعبير عن مصالح إقتصادية طبقية كغيرها من الأحزاب السياسية فى الدول المدنية الحديثة بل هى منظمات للمنتفعين تترى كوادرها على الولاء لأجهزة السلطة التنفيذية والإدارية والأمنية ولا حاجة لها بالإرتباط بالمواطنين أو التواصل معهم ولا حاجة لتلبية رغباتهم أو خدمتهم، وهى كوادرها بلا خلفية سياسية أو ثقافية والعديد منهم إستمر فى حزب السلطة التنفيذية وتلون بلونها الإشتراكى والرأسمالى، المقاوم والمطبع، الراض للتوريث والمؤيد له، الراض للتعديلات الدستورية والمؤيد لها ، وتجد خطابه فى كل المراحل المختلفة التي نوهنا عنها مؤيد و متحمس ويشيد بحكمة قيادته. وعلى خلفية تلك النشأة وتأثيراً بالمناخ السياسى أصبحنا أمام صراع واضح وصريح ممثل لجناحين داخل الحزب الحاكم واصبح

مرثياً للعامة والخاصة ولا يصلح معه نفي مسئولية وقيادات الحزب لهذا الصراع ، الجناح الاول هو الحرس القديم الراض لما يطلق عليه مشروع توريث الحكم لأمين السياسات السيد جمال مبارك، وعلى لسان السيد الأمين العام صفوت الشريف فى تصريحات للصحف المصرية نفي نفيًا قاطعاً مسؤلية الحزب الحاكم عن الملتصقات التي انتشرت فى بعض الاحياء والقرى والنجوع الفقيرة والتي تدعم ترشح السيد جمال مبارك للانتخابات الرئاسية القادمة بل ان السيد الامين العام أعلن أن هناك تحقيقات موجهة جرت دا خل الحزب اكد فيها عدم مسؤلية أى من قيادات الحزب الحاكم أو كوادره عن تلك الملتصقات، أما الطرف الاخر هو ما أطلق عليه الحرس الجديد وهو مناصر لمشروع التوريث ويؤيد الاسراع فيه وهم مجموعة من رجال الاعمال وكوادر لجنة السياسات.

وعلى خلفية ذلك الصراع سدّد كل طرف للاخر ضربات موجعة فى قضية أرض الضبعة وإثارة قضايا تتعلق باستغلال نفوذ وشبهة فساد رجال أعمال ينتسبون للطرفين وقضية نواب العلاج وتلاسن إعلامى بصحف معلوم ميولها لدى الطرفين، وبالتأكيد ان هذا الصراع سيتضح ويتأكد وتظهر ملامحه فى الإنتخابات التشريعية القادمة.

إن هذا الصراع لدى الكوادر القيادية دا خل الحزب هو على خلفية إختلاف وجهة نظر كل منهما فى طريقة إدارة البلاد سياسياً واقتصادياً مستقبلاً إلا أن ترجمته لدى كوادر الحزب الحاكم الوسطى والصغرى ليس صراعاً على أساس ايديولوجى سياسى أو اقتصادى بل هو صراع إنحازت فيه تلك الكوادر لطرف من الأطراف لتحقق منافع أومصالح، وؤكّد هذا تصريحات كوادر الحزب فى المحافظات والأمانات والتي هدّدت بأنها سوف تخوض الموقعة حتى لو لم تنل تأييد الحزب وذلك على خلفية ترعها بأموال ضخمة فى معارك الحزب الإنتخابية لوجود مشروعات إقتصادية خاصة لتلك الكوادر تريد حمايتها بالحصانة التي تمنحها عضوية البرلمان والتي أصبح سبيلها الوحيد بعد إلغاء الاشراف القضائي على الإنتخابات هو دعم الحزب الحاكم، تلك الكوادر تتصلع على كرسى البرلمان من خلال المجمع الانتخابى الذى فرزت اختياراته من قبل نواب القمار ونواب الإتجار بالعلاج على نفقة الدولة ونواب إطلاق الرصاص على المتظاهرين.

نحن أمام إنتخابات ستتركز منافساتها بين طرفي الصراع داخل الحزب لذا فإن الموكة بدأت بسقوط قتلى وجرحى وتبرعات بالملايين والضحية هم المواطنين البسطاء، نحن امام انتخابات برلمانية سوف تجرى في مناخ سياسي محموم وغير مستقر لم تشهده مصر منذ يوليو 52 حتى الآن.

ثانياً: البنية التشريعية المنظمة للانتخابات العامة في مصر:

نجاح أى عملية انتخابية يتوقف على مدى التزام أطرافها بالاطار القانوني المنظم لها ومدى توافق هذا الإطار مع المبادئ والمعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة، ويجب أن يراعى أى تشريع وطنى ينظم الانتخابات فى أى قطر المساواة بين كافة أطراف العملية الانتخابية، وبالنظر للبنية التشريعية التي تنظم الإنتخابات العامة فى مصر نجد إنها تعاني من إشكاليات واضحة طالما إنتقدناها فى تقاريرنا السابقة التي صدرت عن الجمعية أثناء مراقبة الانتخابات المختلفة فهى تشريعات لا تحقق المساواة بين كافة أطراف العملية الانتخابية وتفرض جهات إدارية تابعة للسلطة التنفيذية وتعظم من دورها فى تنظيم الإنتخابات بما يسمح لها بالتدخل والإنحياز الفاضح لحزب السلطة التنفيذية، والجمعية بصدد إصدار دراسة مفصلة عن البنية التشريعية المنظمة للإنتخابات فى مصر وسيتم نشرها والإعلان عنها قبل مرحلة فتح باب الترشح للإنتخابات التشريعية 2010 ولكن نحن بصدد تلخيص المشكلات التي تتعلق بالتشريعات والقرارات الإدارية الصادرة من وزارة الداخلية وتأثيرها على الإنتخابات التشريعية القادمة فى النقاط الآتية :

أ - الدستور والانتخابات: يتناول الدستور تنظيم الانتخابات العامة شعب - شورى) فى المواد 62 - 88، وقد منح الدستور بموجب تلك المواد سلطة مطلقة للمجلس التشريعى دون وضع ضوابط تقيد المشروع فأطلق يده فى تحديد النظام الذي يجري على أساسه الإنتخابات (قائمة - فردى - مختلط) وهو ما مكن المشروع من إختيار النظام الفردي فى الإنتخابات التشريعية المقبلة ومن قبلها إنتخابات التجديد النصفى للشورى كما ترك له حرية تحديد نسبة تمثيل المرأة فى

المجلسين دون إلزامه بذلك وهو ما سمح للمشرع بتطبيق نظام الكوتة في مجلس الشعب وتجاهل إعماله في الشورى على الرغم من ان التعديلات الدستورية الأخيرة قد جعلت من مجلس الشورى مجلس له صلاحيات تشريعية هامة وهو ما يستوجب تمثيل عادل للمرأة فيه، كما سمح الدستور للمشرع بتغيير النظام الانتخابي وقت ما يشاء أي أنه يجوز قبل كل إنتخابات تشريعية أن يحدد المجلس التشريعي النظام الانتخابي الذي يريده وهو ما يعني أن المجلس التشريعي المسيطر عليه السلطة التنفيذية يحدد سلفاً النظام الانتخابي الذي يراه مناسباً له لإلا استمرار بقاء أعضائه وتحقيق الاغلبية المريحة، وقد جاءت المادة 62 من الدستور في التعديلات الدستورية الأخيرة 2007 مخالفةً للتعهدات التي أطلقتها السلطة التنفيذية أثناء تسويقها لهذه التعديلات حيث ادعت ان الغرض من التعديلات هو السماح باجراء تعديلات تشريعية تسمح بتمثيل أفضل للأحزاب والاقباط والمرأة والقضاء على نفوذ العصبيات والقبليات وسطوة رأس المال والتعصب الديني وهو ما يعني سن تعديل دستوري يجبر المشرع على إصدار قوانين تسمح بتمثيل تلك الفئات عن طريق نظام القائمة النسبية، وها هي الإنتخابات التشريعية 2010 و من قبلها إنتخابات التجديد النصفي (2007 - 2010) تجري بالنظام الفردي الذي يقلل من فرص مشاركة الأقباط والأحزاب ويعظم من دور العصبيات والقبليات ونفوذ وسطوة رأس المال.

أما المادة 88 فقد ألغت الاشراف القضائي على اللجان الفرعية وأقتصر على اللجان العامة وهو ما يعني أن اللجان الفرعية تصبح تحت سطوة السلطة التنفيذية عن طريق إشراف موظفيها عليها وهم لا حول ولا قوة لهم أمام سطوة أجهزتها الإدارية والأمنية وبذلك ألغت التعديلات الدستورية الضمانة الوحيدة لنزاهة العملية الانتخابية يوم الإقتراع حيث كان الإشراف القضائي قد قلل من ظاهرة تسويد بطاقات الإقتراع وقد ظهر ذلك واضحاً في نتائج إنتخابات التجديد النصفي للشورى الذي نجح مرشحيه ب 200 ألف صوت بينما كانت الإنتخابات التشريعية الأخيرة 2005 ينجح المرشح ب 5000 صوت فقط، إن التعديلات الدستورية الأخيرة كرس من سلطة وسطوة الأجهزة الإدارية والأمنية للسلطة التنفيذية وجعلتها اللاعب الرئيسي في العملية الانتخابية وتوكت للمجلس التشريعي تحديد النظام الإنتخابي الذي يضم من لحزب السلطة التنفيذية المسيطر على المجلس التشريعي تحقيق الأغلبية المطلقة في المجلس.

ب- تعدد وتناقض التشريعات المنظمة للإنتخابات في مصر: تنفرد التشريعات المنظمة للإنتخابات في مصر بحالة فريدة وإستثنائية حيث تعدد القوانين التي تنظم الإنتخابات الواحدة وتتناقض فيما بينها فيتفرق تنظيمها بين أكثر من قانون، وتعدد الجهات المشرفة المسؤولة عن إدارة العملية الإنتخابية الواحدة. إن الإلإ إنتخابات التشريعية في مصر ينظمها قانون مباشرة الحقوق السياسية 53 لسنة 56 المعدل بالقانون 18 لسنة 2007، كما يدخل في تنظيمها قانون ثانى وهو 38 لسنة 1972 (فى شأن مجلس الشعب) والمعدل بالقانون 175 لسنة 2005 والمعدل بالقانون 149 لسنة 2009 (نظام الكوتة)، القانون الأول إسند للجنة العليا للإنتخابات المشكلة بموجبه والتي حدد إختصاصاتها الإشراف على إنتخابات مجلسي الشعب والشورى والقانون فى تشكيل اللجنة سمح للسلطة التنفيذية والمجلس التشريعي بالتدخل فى إختيار تسعة أعضاء من بين أحد عشر عضواً على أن يوافق السيد رئيس الجمهورية وهو رئيس الحزب الحاكم على تلك الإختيارات، أما عن إختصاصات اللجنة فقد حرم المشرع اللجنة من تحديد مواعيد الإنتخابات بموجب المادة 22 من قانون مباشرة الحقوق السياسية حيث يحدد مواعيد الإنتخابات العامة رئيس الجمهورية والإنتخابات التكميلية وزير الداخلية والإشراف على القيد فى الجداول الإنتخابية يسند لوزير الداخلية بموجب قرارات إدارية يصلها الوزير وسمح له القانون باصدارها، وكذلك تعديل اللوائح الإنتخابية وتحديد نطاقها والإعلان عن فتح باب الترشيح يسنده القانون للسيد وزير الداخلية أي أن تشكيل اللجنة العليا المشرفة على الإنتخابات به عوار واضح حيث يتدخل فى تشكيلها ويتحكم فيه السلطة التنفيذية والمجلس التشريعي وأغلبه من حزب السلطة التنفيذية، وفى الإختصاصات تحرم اللجنة العليا من تحديد مواعيد الإنتخابات ومن الإشراف على الجداول و من تحديد ميعاد فتح باب الترشيح ويشركها فى مسئولية الإشراف على الدعاية وتنظيم اليوم الإنتخابى وزير الداخلية فمادام تبقى للجنة، أما القانون الثانى وهو القانون المنظم لمجلس الشعب فهو يحدد عدد اللوائح وطريقة تعديلها وتقسيمها والشروط الواجب توافرها فى المرشحين من العمال والفلاحين، وهو الذى يحدد الشروط الواجب توافرها فى المرشح والمستندات اللازمة للتأكد من صحة أوراق الترشيح وكيفية تشكيل اللجان التي تنظر فى صحة أوراق الترشيح

واللجان التي تنظر الطعون وتصدر الكشوف النهائية وكذلك تحديد قواعد الدعاية، وقد منح هذا القانون للسيد وزير الداخلية سلطة مطلقة لتنظيم تلك الأمور.

ج - القوانين المنظمة للانتخابات وتعظيمها من دور جهات الإدارة في إدارة الانتخابات:

تمنح القوانين المنظمة للانتخابات المصرية لجهات الإدارة التابعة للسلطة التنفيذية سلطة واسعة في إدارة العملية الانتخابية بل والأخطر أن تلك القوانين تسمح لجهات الإدارة إصدار قرارات لها قوة القانون دون العرض على المجلس التشريعي أو إستشارة اللجنة العليا للانتخابات، فقد أصدر السيد وزير الداخلية القرار 1340 لسنة 2010 وضع فيه قواعد لتقديم مستندات الترشيح على نموذج إستحدثه السيد وزير الداخلية (046 ش) وألزم فيه المرشح بتقديم إثبات شخصية والد المرشح للتأكد من كونه من أب مصري، كما نظم القرار طريقة تقديم المرشح أوراق ترشيحه عن طريق وكيل وأعطى سيادته لمدير الأمن بكل محافظة سلطة واسعة في إتخاذ قرار صحة هذا التوكيل، وشكل القرار اللجان العامة والفرعية وحدد إختصاصاتهم وطريقة عملهم في اليوم للإنتخاب، والمد هس أن تلك القرارات صدرت في جريدة الوقائع دون إعلام المواطنين بها بالنشر في الصحف الرسمية، كما يسمح القانون للاتحاد العام للعمال التي تسيطر عليه السلطة التنفيذية والجمعيات التعاونية الزراعية وأجهزة الإدارة المحلية بإعطاء المستندات اللازمة لإثبات صفة المرشح كعمال وفلاحين وهو مايفتح باب التحايل أمام مرشحي الحزب الحاكم فنجد أن رجال الأعمال ولواءات الداخلية وتجار يمنحوا شهادات صفة كعمال وفلاحين بينما تحرم تلك الجهات التي أعطاها القانون سلطة مطلقة في وضع عراقيل أمام إعطاء تلك الشهادات لمرشحي المعارضة، كما أعطت القوانين للسيد وزير الداخلية سلطة واسعة في تعديل الدوائر الانتخابية وقد ظهر ذلك واضحا أثناء مناقشة القانون 68 لسنة 2010 المعدل للقرار بقانون 206 لسنة 90 وذلك لتعديل الدوائر الانتخابية بعد القرار الجمهوري بإنشاء ثلاث محافظات جديدة، وكذلك تحديد دوائر الكوتة النسائية حيث لم تستغرق مناقشة القانون أكثر من ساعة وعرض السيد مساعد وزير الداخلية توصياته وإقتراحاته التي بالطبع تحقق التفوق الواضح لمرشحي حزب السلطة

التنفيذية دون إعتراض من أحد بالإضافة إلى أن القانون المنظم لعمل مجلس الشعب أطلق يد السيد وزير الداخلية في تنظيم مرحلة فتح باب الترشيح وتحديد المستندات وتشكيل اللجان التي تنظر في تلك المستندات أو تقبل الطعون عليها.

د - التشريعات المصرية وتقييدها للحريات العامة وإهدارها للمعايير الدولية لحقوق الإنسان:

لا يمكن الحديث عن إنتخابات بلا ديمقراطية أى تحقيق تداول سلمى حقيقى للسلطة فى مصر، والإنتخابات المصرية غير ضامنة لهذا التداول وهو ما سنفرد له مساحة واسعة فى الدراسة الصادرة عن البنية التشريعية المنظمة للانتخابات المصرية، كما لا يمكن الحديث عن إنتخابات حرة بلا تشريعات تصون الحريات العامة وتخلق مناخا يحقق ويضمن الحقوق والحريات الرئيسية بصفة خاصة وأمان الحياة الشخصية للمواطن وحرية الرأى والتعبير والحق فى تنظيم جمعيات سلمية (أحزاب ونقابات وجمعيات أهلية وروابط واتحادات) وإستقلالية السلطة القضائية بما يضمن للمواطنين حق الوقوف أمام قاضيهم الطبيعى، وكلها حقوق مهذرة فى التشريعات المصرية، فقانون الطوارئ يعتدى على حقوق المواطنين ويجعلهم عرضة للإعتقال والعرض أمام جهات تحقيق إستثنائية أو محاكمتهم أمام محاكم إستثنائية ويعظم من سلطة الأجهزة الأمنية ويجعلها لاتخضع للسلطة القضائية فى ممارسة أعمالها ويطلق يدها فى الإعتقال والقبض وفرض الإقامة الجبرية على المواطنين ورقابة كل ما يتعلق بحياتهم الخاصة من مراسلات ومكاتبات وإتصالات، كما أعطت التشريعات للسيد رئيس الجمهورية سلطات واسعة بإحالة مدنيين للمحاكمات عسكرية، كما أن التشريعات العادية التي صدرت بموافقة مجالس تشريعية منتخبة تعتدى على حق المواطنين المصريين فى التظاهر والإضراب والتجمع السلمى وإصدار المطبوعات وحق تكوين وتنظيم الأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية مثل القانون 10 لسنة 1914 قانون التجمهر، والمادة 98 وأخواتها من قانون العقوبات التي تضع قيود على المواطنين المصريين فى التظاهر والإضراب، والقانون 40 لسنة 77 الذي يقضى على التعددية الحزبية والقانون 35 لسنة 76 قانون النقابات العمالية والقانون 84 لسنة 2002 المنظم لعمل الجمعيات الأهلية، إن البنية التشريعية المصرية لا تحقق المساواة بين أطراف العملية الإنتخابية وتسمح لجهات الإدارة بالتدخل لصالح مرشحي الحزب

الحاكم وتحرم المواطنين المصريين من حقوق وحرريات أساسية، وهى فى الأخير تشريعات غير ضامنة لتحقيق تداول سلمى للسلطة.

هـ - التشريعات المتعلقة بتخصيص عدد من المقاعد للمرأة (الكوتا):

سوف تشهد الإنتخابات القادمة عودة لنظام تخصيص مقاعد للنساء فى مجلس الشعب مرة أخرى، فقد سبق أن طبق هذا النظام - نظام تخصيص مقاعد للنساء - فى عام 1979 و طبق للورتين و هما مجلس شعب لعام 1979 ومجلس شعب لعام 1984 ثم ألغى نظام تخصيص مقاعد للنساء فى مجلس الشعب بالقانون رقم 188 لسنة 1986. وشهد مجلس الشعب فى الفترة التى طبق فيها هذا النظام زيادة ملحوظة فى نسبة عضوية النساء حيث بلغ عدد النساء فى مجلس شعب عام 1979 (35) سيدة و فى مجلس شعب عام 1948 (36) سيدة، وذلك على خلاف المجالس السابقة أو اللاحقة التى لم تتجاوز نسبة النساء به 1.2% فى أفضل الأحوال.

الجدير بالذكر أن القانون رقم 21 لسنة 1979 قد نص على تخصيص (30) مقعد للنساء ثم عدل بالقانون 114 لسنة 1984 ليتم إضافة مقعد آخر مخصص للنساء ليصبح إجمالي المقاعد المخصصة لهن (31) مقعد.

•الدستور:

يجد نظام الكوتا النسائية ما يجزه فى الدستور المصرى وذلك فى المادة 62 من الدستور و التى تنص على "للمواطن حق الإنتخاب وإبداء الرأي فى الإستفتاء وفقاً لأحكام القانون، ومساهمته فى الحياة العامة واجب وطنى، وينظم القانون حق الترشيح لمجلسى الشعب والشورى، وفقاً للنظام الإنتخابى الذى يحدده، بما يكفل تمثيل الأحزاب السياسية، ويتيح تمثيل المرأة فى المجلسين. ويجوز أن يأخذ القانون بنظام يجمع بين النظام الفردى والقوائم الحزبية بأى نسبة بينهما يحددها، كما يجوز أن يتضمن حداً أدنى لمشركة المرأة فى المجلسين"

وبذلك فقد أطلق الدستور الحرية للمشروع فى أن يصدر تشريعات تضمن حداً أدنى لمشركة المرأة فى المجلسين" مجلس الشعب و مجلس الشورى"، و بذلك يكون المشروع الدستورى قد حصن أى قانون ينص على نسبة من المقاعد للنساء من شبح عدم الدستورية.

● القانون:

1. القانون رقم 149 لسنة 2009

إستنادا إلى النص الدستوري الموضح عاليه أصدر المشرع القانون رقم 149 لسنة 2009 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 38 لسنة 1972 بشأن مجلس الشعب و الذي نص في مادته الأولى على " تقسم جمهورية مصر العربية إلى دوائر انتخابية، لإنتخاب أربعمائة وأربعون عضواً. كما تقسم إلى دوائر أخرى لإنتخاب 64 عضواً، يقتصر الترشيح فيها على المرأة، ويكون ذلك لفصلين تشريعيين. وينتخب عن كل دائرة عضوان، يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين. وتحدد جميع هذه الدوائر طبقاً للقانون الخاص بذلك."

و من الواضح من هذا القانون بأن هناك تعديل سيحدث على مقاعد البرلمان بإضافة 64 مقعد مخصصين للمرأة ليصبح عدد مقاعد مجلس الشعب 518 مقعد بعد إضافة الى 10 مقاعد التي يعينهم رئيس الجمهورية، و بناءً عليه فقد تم زيادة عدد الدوائر الانتخابية من 222 دائرة إلى 286 دائرة إنتخابية بعد إضافة ال 32 دائرة القاصرة على النساء.

كما حد هذا القانون الفترة الزمنية للكوتا بفصلين تشريعيين فقط أي أنها ستطبق في مجلس شعب 2010 – 2015 و مجلس شعب 2015 – 2020 . و يعتبر وضح حد زمني لتطبيق نظام الكوتا النسائية إلى أن هذا النظام يعتبر إجراءً استثنائي يهدف إلى تمكين النساء للمشاركة بفاعلية في المجالس النيابية و نظرا لطبيعته الأستثنائية فقد رأى المشرع أن يطبق فقط لفصلين تشريعيين.

إلا أنه ومن وجهة نظرنا نرى أن هذه المدة لا تعتبر كافية لإزالة التمييز الذي مورس على النساء لفترات طويلة من الزمن كما أنه غير كافي لتغيير نظرة المجتمع للنساء لا سيما و أن المشرع لم ينص على تحديد مقاعد للنساء في مجلس الشورى أو في المجالس الشعبية المحلية على مختلف مسعوياتها، حيث نرى أنه من الضروري أن يتم دعم الكوتا النسائية بمجلس الشعب بكوتا مماثلة لها في مجلس الشورى والمجالس الشعبية المحلية.

و يتضح أيضاً من نص هذه المادة أنه تم تخصيص عدد 64 مقعد على الأقل للنساء بمجلس الشعب، أي أن هناك إمكانية لأن تزيد عدد هذه المقاعد في حال نجاح إحدى المرشحات على المقاعد العامة في الأنتخابات.

و ألزم المشرع أيضاً بضمان نسبة ال 50% عمال وفلاحين، فأشترط على أن تكون كل دائرة كوتا بها ممثلة واحدة على الأقل من العاملات و الفلاحات، بالطبع مع جواز أن تكون الممثلتين عن الدائرة من العاملات أو الفلاحات.

2. القانون 68 لسنة 2010 بتعديل القرار بقانون 206 لسنة 1990 في شأن تحديد اللوائح الانتخابية لمجلس الشعب.

وقد نظم هذا القانون تحديد اللوائح الخاصة بانتخاب مجلس الشعب ومنها اللوائح الخاصة بمقاعد المرأة، ففيما يخص مقاعد المرأة أعتبر المشرع أن المحافظة بأكملها دائرة إنتخابية لمقاعد المرأة و قسم كل من محافظة القاهرة و محافظة الدقهلية ومحافظة سوهاج إلى دائرتين إنتخابيتين في كل منهم بالنسبة لمقاعد المرأة.

ويلاحظ من هذا القانون أن تقسيم المحافظة بأكملها إلى دائرة إنتخابية فيما يخص مقاعد النساء، أنه تقسيم لم يراعى فيه المنطق وذلك نظرا لإتساع نطاق الدائرة الإنتخابية في ظل نظام إنتخاب فردي والذي يتسم بصغر اللوائح الإنتخابية الخاصة به. على عكس الإنتخاب بنظام القوائم و التي تتسع فيه الدائرة الأنتخابية، حيث أن المنافسة على دائرة إنتخابية تشمل نطاق محافظة بأكملها هو أمر صعب للغاية سواء كان المرشح من الرجال أو من النساء. و هو في نفس الوقت يتطلب شروط معينة ضمنية لمن تريد الترشح على مقاعد النساء، تتمثل في المقبرة المالية أو أن تكون مدعومة من حزب قوي يستطيع أن يساعدها مالياً و تنظيمياً لعمل مؤتمرات ودعاية إنتخابية على مستوى المحافظة بأكملها، ولا شك أن هذا النظام يضيق الفرصة على قطع عريض من النساء غير القادرات ماديا لتحمل مثل تلك النفقات، و أيضاً يجعل المهمة صعبة على المرشحات كمستقلات.

وكان المشرع قديماً قد وعي تماماً لمثل هذه الأشكالية حين أصدر القانون رقم 21 لسنة 1979 و خصص عدد معين من اللوائح العامة تكون مقتصرة على النساء.

3. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" CEDAW:

طبقاً للمادة 151 من الدستور المصري فإن المعاهدات الدولية التي تصدق عليها مصر تدخل ضمن النسيج التشريعي بها، وقد أنضمت مصر إلى إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة 18 سبتمبر 1981 و نشرت الإتفاقية بالجريدة الرسمية العدد رقم 51 في 17 ديسمبر 1981. وقد نصت الإتفاقية في مادتها الرابعة فقرة 1 على: "لا يعتبر إتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزاً بالمعنى الذي تأخذ به هذه الإتفاقية، ولكنه يجب ألا يستتبع، على أي نحو، الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة."

ووفقاً لهذه المادة فقد أعتبرت الإتفاقية أن أي تمييزاً من شأنه تعويض المرأة عن ما فاتها من حقوق و من شأنه أن يعطيها فرصة للتساوى مع الرجل، لا يعد تمييزاً و أنه مقبول من وجهة نظر الإتفاقية بشرط أن يكون مؤقت و أن يزول هذا التمييز – الإيجابي – إن تحققت أهدافه ودوافعه.

ومن هنا فإن تخصيص عدد مقاعد للنساء في مجلس الشعب جاء متمشياً مع الإتفاقية من حيث تحديد القانون 149 لسنة 2009 بالأخذ بنظام الكوتا النسائية لمدة فصليين تشريعيين.

ثالثاً: البنية الإقتصادية والإجتماعية التي ستجرى في ظلها الإنتخابات التشريعية:

تجرى الإنتخابات التشريعية 2010 في مصر رفي ظل زيادة معدلات البطالة والفقر والإضرابات العمالية والحوكات الإحتجاجية، ففي الثلاث سنوات الأخيرة تكونت في مصر حركات إحتجاجية وتصاعدية تنذر بأزمة إجتماعية حقيقية فإفترش العمال أُرصفة مجلس الشعب والشورى وأستمر إعتصامهم لعدة أشهر من أجل أن ينصفهم نائبيهم في المجالس التشريعية المنتخبة، وعلى مدار الثلاث سنوات السابقة أصبحت الإضرابات هي الوسيلة الوحيدة لحصول المواطنين على مطالبهم وحقوقهم، وتميزت الإضرابات خلال الفترة السابقة بطول مدتها عن ما كان يحدث في الماضي حيث كان العنف الشديد الذي تستخدمه الدولة ضد إحتجاجات العمال طوال عقد الثمانينات والذي شكل ردع أمام الحركات الإحتجاجية، بالإضافة إلى التردى الواضح في الألو الإقتصادية والإجتماعية للعمال والموظفين، شاهد عام 2008 يشهد ما يزيد عن 850 إعتصام و إضراب في مواقع عمالية متعددة، وبعدها بدأ عام 2009 بإضرابات وحوكات إحتجاجية جديدة وكثيرة بلغت 478 إعتصام وإضراب ووقفات إحتجاجية ثم تطور الأمر في عام 2010 إلى 300 إعتصام وإضراب حتى شهر يونيو ووصل الأمر إلى الإعتصام أمام مجلس الشعب المصري ومجلس الوزراء، إن الواقع الإقتصادي والاجتماعي بمصر والذي سوف تتم فيه العملية الإختخابية سيكون مؤثراً بشكل كبير على العملية الإختخابية حيث أستغل المرشحين من كافة القوى السياسية فقر المواطنين المصريين بإعطاءهم رشاوى عينية، ففي شهر رمضان أنتشرت الحقائق الرضائية والتي كانت تحوى على المواد الأساسية للطعام مثل الزيت والسكر والأرز، وبعدها أصبح المواطنين المصريين يموتون في الطوابير من أجل

رغيف العيش وأنايب الغاز أو يموتون في المستشفيات نتيجة انقطاع الكهرباء المستمر، فهم اليوم يموتون مئات المرات حين يبيعون أصواتهم مقابل حفنة من النقود أو شنط رمضان، إن البلد التي تعاني من الفقر والبطالة والجهل وطواير العيش وإنقطاع مستمر للكهرباء وتدنى في الخدمات العامة كيف لمواطنيها أن يدلوا بأصواتهم بنزاهة، تركز دعاية الحزب الحاكم في مختلف الدوائر على لسان وزرائه وأعضاء لجنة السياسات بحث المواطنين على إعطاء صوتهم لمرشحي الحزب في مقابل تحسين مستوى الخدمات ورفع مستوى معيشتهم وكأن هؤلاء المواطنين يتسولون من الدولة تلك المزايا على الرغم من إنها أبسط حقوقهم الأساسية، إن مواطني الدولة المصرية لا يشعرون أن نتائج الانتخابات التشريعية لن تمثل أى تأثير على مجرى حياتهم اليومية ومستواهم الإقتصادى والإجتماعى، وترى أن التشريعات التي يصدرها المجلس التشريعي منحازة لأغلبيته التابعة للحزب الحاكم ورجال الأعمال.

أما عن أوضاع النساء الإقتصادية والإجتماعية فتتأثر بالظروف الإقتصادية العامة وفي بعض الأحوال يكون التأثير على النساء أقوى فطبقاً للتقرير الصادر عن مركز الحقوق الإقتصادية والإجتماعية تعتبر إمكانية وصول النساء للخدمات الصحية والتعليم وفرص العمل أقل من الرجال من ناحية وأقل من نسب أخرى داخل نفس المنطقة تتمتع بها النساء ويزيد أيضاً قلة الفرص عند نساء الريف أكثر من نساء الحضر في مجالي الصحة والتعليم وطبقاً لإحصائيات البنك الدولي لعام 2009 فالنساء يمثلن فقط 25% من قوة العمل في مصر ويتمتعن بفرص أقل ثلاث مرات من الرجال وعلى الرغم من أن الدولة المصرية قامت بإدماج قضايا النوع الإجتماعى داخل سياسة خمسية من 2002 – 2007 للقضايا الإقتصادية والإجتماعية إلا أن النتائج تشير إلى عدم قدرة الدولة على الوفاء بخطتها لتحسين أوضاع النساء الإقتصادية والإجتماعية¹

رابعاً : البيئة الثقافية التي ستجري في ظلها الإنتخابات التشريعية:

¹ تقرير صادر عن مركز الحقوق الأقتصادية والاجتماعية في عام ٢٠١٠ : <http://www.cesr.org/downloads/egypt%20WEB%20FINAL.pdf>

تأتي إنتخابات مجلس الشعب 2010 فى ظل مناخ ثقافى متردي يمكن وصفه على النحو التالى: إننا أمام صراع طائفى يندر بعواقب وخيمة حيث رصدت تقاريرنا السابقة عن حدوث ٢٤ حالة عنف طائفى عام ٢٠٠٨ و ٢٨ حادث عنف طائفى عام ٢٠٠٩، البعض منها كان حوادث خطيرة حيث تم منع بعض المواطنين المصريين من الأقباط من ممارسة شعائرهم الدينية أو حقهم فى بناء دور للعبادة، أو كان بطل تلك الحوادث تحول بعض الفتيات القاصرات من المسلمات أو المسيحيات إلى الدين الآخر، والمؤسف أن قرارات وتصرفات بعض مسؤولى السلطة التنفيذية من المحافظين ورؤساء المدن والأحياء وخاصة فى محافظات الصعيد كانت توجج ذلك الصراع الطائفى وتوكت السلطة التنفيذية للدولة إدارة هذا الملف على الأجهزة الأمنية، وأصبح المواطنين المصريين من الأقباط يشعرون بالعزلة ويعتبرون الكنيسة المصرية هى الممثل الشرعى لهم، وندرت مشاركتهم السياسية فى النقابات والأحزاب والجمعيات الأهلية وأصبح تمثيلهم فى المجالس النيابية بطريقة منح حزب السلطة التنفيذية لهم مقاعد بالإتفاق مع الكنيسة أو بالتعيين من قبل رئيس الجمهورية، وأصبحت العلاقة بين المواكبين المصريين من الأقباط والمسلمين سيئة للغاية أختتمت بمذبحة نجع حمادى والتي أستهدفت بعض المواطنين المصريين من الأقباط أثناء آداءهم لصلاة عيد الميلاد وسقط إحدى عشر شاباً مسيحياً وجندياً مسلم ضحية هذا الحادث البشع، وشاهدت مصر فى الشهر المنصرم تبادل بعض المواطنين المسلمين والأقباط الإتهامات وأندلعت المظاهرات من الجانبين على خلفية حادثة إختفاء زوجة كاهن دير مواس "كاميليا شحاته" ورفع الجانبين شعارات طائفية أتهم فيها كل طرف الدولة بالتواطؤ مع الطرف الآخر، وتناسى هؤلاء المواطنين أوضاعهم الإقتصادية والإجتماعية السيئة، وأصبحنا أمام إستقطاب حاد وفى ظل هذا المناخ إنعدم تمثيل الأقباط فى المجالس النيابية عن طريق الإنتخابات، وهو ما يعنى إن الإنتخابات القادة سوف تشهد تصويت بالإستقطاب الدينى فالمسلمين لا يصوتون إلا للمسلمين فقط والمسيحيين كذلك لا يصوتون إلا للمرشحين المسيحيين وبذلك يكون الإختيار فى الإنتخابات على أساس طائفى وليس على أساس البرامج الإنتخابية التى حتى الآن لم نجد لها أى من المرشحين.

كما تنتشر ظاهرة أخرى ناتجة عن هذا المناخ الثقافي المترى وهو إنتشار ظاهرة العصبية والقبليات في المجتمع المصري وقد تسبب إعتقاد النظام الفردي في الإنتخابات في تدعيم تلك الظاهرة فوجد أن بعض المواطنين يصوتون لأبناء قبائلهم أو عائلتهم وعصبيتهم دون النظر إلى برامج المرشحين أو صلاحيتهم بتمثيل المواطنين للمجلس التشريعي.

تأثير البيئة الثقافية على النساء:

على الرغم من المكاسب التي حصلت عليها المرأة المصرية خلال الأعوام السابقة من حقوق قانونية ومحاولات من الدولة وأيضا الحركة النسائية لإدماج قضايا النساء إلا أن إستفادة النساء من كل تلك الحقوق ظلت قليلة وهذا على أساس تأثير البيئة الثقافية المحافظة على المناخ العام، تظهر نمطية نظرة المجتمع للمرأة على أنها زوجة وأم فقط وأن دورها في الحياة العامة هو دور ثانوى من خلال الحوار المجتمعي حول عدة قضايا مرتبطة بلور المرأة فى الحياة العامة مثل عدم أحقيتها فى التعيين كقاضية.

أيضا مع تعديل قانون مجلس الشعب بزيادة عدد مقاعد للنساء داخل مجلس الشعب ظهرت العديد من الدعاوى هدفها الطعن فى أحقية المرأة فى تولي المناصب القيادية وتم إستخدام العديد من الحجج التي ترتبط بالأساس بنظرة تقليدية للنساء و فى أحيان كثيرة تكون بصيغة دينية أو دعوي تعتبر قضايا المرأة هى أجندة خارجية تفرض على مصر مثل رأي النائب صبحي صالح الأمين العام المساعد للكتلة البرلمانية لجماعة الإخوان المسلمين والذي أعتبر إقرار مقاعد للنساء هى إستجابة لمطالب خارجية هدفها تفتيت المجتمع وإنها تضر بالوحدة الوطنية بل وتفتح الباب لأباطرة المجلس القومى للمرأة ليحصن على مقاعد داخل المجلس²، وظهرت آراء أخرى تظهر إقرار نظام الكوتا على أنه محاولة من الدولة المصرية لتحسين صورتها ولتحقيق أهدافها السياسية كما ظهر فى تصريحات النائب سعد عبود³

² تخصيص مقاعد للمرأة فى مجلس الشعب يثير جدلا ومخاوف بين الحكومة والمعارضة، موقع مصر لوى، 6-12-2009

http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2009/june/12/women_parliament.aspx

³ نفس المصدر

و مع تعديل القانون حدث حراك مجتمعي بين النخبة المصرية حول أهمية هذا التعديل في زيادة نسبة مشاركة النساء السياسية مثل ما صرح به الدكتور عمرو ها شم ربيع رئيس وحدة الدراسات المصرية ب مركز ال اهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية والذي اعتبر أن التعديل في مصلحة الحزب الوطني ويحقق اجندة خرجية⁴

وعلى الجانب الأخر تظهر أغلب الآراء المؤيدة لتعديل القانون تأتي من قبل رجال الدولة أو الوزراء كما ظهر في تصريحات الدكتور مفيد شهاب وزير الدولة للشؤون القانونية والذي اعتبر هذا التعديل خطوة لتمكين النساء و إتاحة مشاركة فعالة لهن كل تلك الظروف والعوامل التي تصاحب تعديل قانون مجلس الشعب وتخصيص مقاعد للنساء تضع النساء الراغبات في مشاركة حقيقة وفعالة لهن على المستوى السياسي بين شقى رحى فهن امام معارضة ترفض تواجدهن بنظام تخصيص المقاعد وفي نفس الوقت ليس لها أجندة واضحة لتمكينهن داخل تنظيما تهم السياسية و بين تعديلات قانونية فجائية قد لا تساعد على تمكين حقيقي في الانتخابات المقبلة.

خامساً: أعمال الدعاية قبل الإعلان عن قواعدها من قبل اللجنة العليا:

بدأت الدعاية الانتخابية للمرشحين مبكراً، حيث لم يصدر بعد القرار الجمهوري بتحديد مواعيد الانتخابات ولم يعلن السيد وزير الداخلية عن فتح باب الترشيح، وعلى الرغم من تحزير اللجنة العليا للانتخابات من ممارسة أعمال الدعاية وإرسالها خطابات بهذا الشأن للمحافظين والوحدات المحلية التابعة لمحافظات مصر المختلفة، وعلى الرغم من تحزير قيادات الحزب الوطني لأعضائه المتقدمين للمجمع الانتخابي لممارسة أعمال الدعاية قبل إعلان أسماء المرشحين رسمياً، إلا أن معظم المرشحين بالأحزاب المختلفة قد بدأوا الدعاية مبكراً مستغلين شهر رمضان كمناسبة للتواصل مع الناخبين

⁴ خبراء: «كوتة المرأة» تراعي أجندة خرجية وتعمل على زيادة مقاعد البرلمان لصالح «الوطني»، المصري اليوم، 8-8-2010

مستغلين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين السيئة، هذا وقد بدأت اعمال الدعاية مبكراً عن طريق قيادات الحزب الوطني بالزيارات التي قام بها السيد جمال مبارك أمين لجنة السياسات بالحزب الوطني لبعض القرى الفقيرة في الوجه البحري، حث فيها الفلاحين على التصويت للحزب الوطني ووعدهم أنه في حالة حصول الحزب على الأغلبية في المجلس التشريعي سيتمكن من إدخال تعديلات تسهم في تحسن أحوال الفلاحين الاقتصادية، كما أستغل الوزراء مناصبهم في الدوائر المختلفة أبرزهم سيد مشعل وزير الإنتاج الحربي بعقد مؤتمرات إنتخابية في مصانع الإنتاج الحربي وإستخدام رؤساء مجالس إدارات المصانع وكبار العاملين في الوزارة في اعمال الدعاية، كما أستغل السيد وزير الري منصبه ووعد ناخبي دائرة جهينة محافظة سوهاج التي تقدم للترشح عنها بمشروعات لتحسين الخدمات في الدائرة بتكلفة 60 مليون جنيه تشارك فيها أكثر من جهة على رأسها وزارة الري بالإضافة للتنمية المحلية والصندوق الاجتماعي والنقل، بينما أستغل مرشحي جماعة الأخوان المسلمين مناسبة عيد الفطر المبارك في ممارسة أعمال الدعاية وتم توزيع هدايا عينية للناخبين في دوائر محافظة الأسكندرية ورحلات حج وعمرة والطريف أن ما كينة دعاية الأخوان إدعت أن مواطن قبطي فاز برحلة عمرة وتنازل لأشقائه المسلمين عنها، هذا وقد رصد مراقبينا في الدوائر المختلفة مظاهر الدعاية قبل المواعيد القانونية المقررة قانونا والتي مارسها المرشحين على إختلاف توجهاتهم وهذا وقد سجل مراقبينا الملاحظات الآتية:

دائرة الدقي:

-إتسمت الدعاية في هذه الدائرة بغياب لافتات الإخوان المسلمين، وكان أكثر المرشحين إستخداماً للبوسترات واللافتات فاروق العامري، أما المرشح أمير زيدان فقد إهتم بتوزيع الشنط الرمضانية.

-لم يستخدم المرشحون مؤسسات الدولة للدعاية.

دائرة قصر النيل:

-تم توزيع العديد من الشنط الرمضانية بمعرفة مرشح الحزب الوطني هشام مصطفى خليل وإشترط توزيعها على من يحمل بطاقة إنتخابية تثبت أنه من أهالي الدائرة وقدم أيضاً العلاج المجاني من خلال جمعيته في شلح شامليون نظير أن يقدم المريض ما يشبث أنه من أهالي الدائرة وقدم أيضاً الأدوات المدرسية مثل الشنط وزى المدرسة.

-الدعاية الرمضانية كانت متوكرة في الأساس في الجزء المسمى بالمنطقة الشعبية مثل منطقة "معروف - ابو طالب - زهرة جمال - شرع الطيبي" فيما غابت الدعاية في المناطق مثل "الزمالك - جاردن ستي - شرع القصر العيني".

-غابت الدعاية الورقية واللافتات القماشية إلا فيما ندر.

-غابت دعاية مرشحي التجمع والغد.

الزاوية الحمراء والشرابية:

-لم يتقدم للترشيح أي عنصر نسائي في الدائرة الطبيعية وتقدمت امرأة واحدة على الكوتة مما يعد مؤشر سلبي على تراجع المرأة وعدم إقدامها على العمل السياسي في الأحياء الشعبية.

-لم يتقدم أي عنصر قبلي للترشيح ويعود ذلك لتاريخ الزاوية الطائفية منذ الثمانينات من القرن الماضي وهو ما أدى الى عزوف المسيحيين عن المشاركة السياسية.

- من المؤشرات الإيجابية تدفق دماء جديدة للعمل السياسي ويتضح ذلك من خلال المترشحين على مقعد العمال ومعظمهم من الشباب.

-تلاحظ غياب أشكال الدعاية الرمضانية المعتادة.

الظاهر:

-كانت الدعاية الرمادية مكثفة للغاية في دائرة الظاهر والأزبكية حيث كنف المرشحين من دعايتهم بشكل لافت جدا للنظر فقد قام المرشح مجدى إبراهيم محمود بعمل بوسترات كبيرة الحجم وعلقها على معظم المحال التجارية الموجودة بالظاهر وقد استخدمت آيات قرآنية مثل(إن ينصركم الله فلا غالب لكم)

-العضو الحالي خالد الأسوطي فقد قام بعمل لافتات كبيرة الحجم من النوع الفاخر وقد قام بالإعلان عن 30 رحلة عمرة لأهالي الدائرة وقد علق هذا على لافتات كبيرة منتشرة في كل أنحاء الدائرة.

-الدكتور هانى سرور فقد قام بعمل دعاية مكثفة في الأيام الثلاثة الماضية وعن هذا فلم يترك مكان في الدائرة إلا وكان فيه لافتة تحمل اسمه تقريبا كل 100 متر لافتة.

-بالنسبة لمرشح حزب الوفد رامى لكح وهورجل أعمال قبطنى فقد قام بعمل لافتات قماشية كبيرة وبكثافة نسبية وقدر كز فى الميادين العامة بالظاهر والأماكن اللى يقطنها الأقباط فى الغالب وقدر كز فى دعايته على أنه مرشح حزب الوفد وقام بتهنئة أهالى الدائرة بشهر رمضان وعيد الفطر.

٦ أكتوبر - دائرو أوسيم:

-قام الحزب الوطنى بتعليق لافتات تهنئة فى إنحاء أوسيم وقرأها.

-صدرت تعليمات من أمانة الحزب الوطنى لرجال الأعمال من أعضاء الحزب بعدم توزيع الشنط الرمضانية من تلقاء أنفسهم بل يتم الترع بها للحزب الذى يقوم بتوزيعها بمعرفته . تقدم عضو مجلس محلى محافظة (حزب الوفد) بشكوى للمحافظ بسبب التمييز الذى تقوم به أجهزة الدولة تجاه لافتات المرشحين حيث يتم السماح لمرشحي الحزب الوطنى بتعليق اللافتات ولايسمح للآخرين.

-إستخدم بعض المرشحين الفيس بوك فى الدعاية المبكرة لحملاهم الإنتخابية.

حلوان:

-تم تعليق الكثير من اللافتات وكان أكثرها يخص د. سيد مشعل وزير الإنتاج الحربى والحالى والذى إستخدم

أعمدة الإنارة وأسوار المصانع الحربية وقد قام السيد الوزير بعمل إفطار جماعى لعدد من قيادات حلوان.

-بالنسبة للمرشح إسحاق غالى المرشح القبطنى فقد قام بتعليق لافتته تأيده من الكنيسة وتم تعليق هذه اللافتة

على أعمدة إنارة أيضاً وأمام قسم حلوان ومكتوب عليها "الأنبا بسنتنى أسقف حلوان والمعصرة يؤيد إسحاق

غالى ويدعوكم لتأييده".

التبين والصف:

- إتسمت الدعاية فى هذه الدائرة بتوع أشكالها من حيث إنتشار اللافتات والإفطار الجماعى وزيارة دواوين العائلات ومساعدة المحتاجين من الفقراء ودورات كرة القدم الرمضانية ومسابقة حفظ القرآن.

- أحد المرشحين قدم مساعدة للأطفال ذوي الإحتياجات الخاصة بإرسال أتوبيس مكيف لزيارة القرية الفرعونية للترفيه.

- أعد أحد المرشحين أمسية بوكز شباب الديسمى وحضرها 400 شخص ونقلتها بعض القنوات الفضائية.

الجيزة دائرة أمبابة:

- يوجد عدد 8 محامين على قائمة المرشحين منهم محامى مسيحي قام بعقد لقاءات فى الكنائس داخل إمبابة.

- الدعاية عبارة عن عدد ضخيم من اللافتات وكلها تحتوي على تهنئة بشهر رمضان وبعض المرشحين إستعانوا بآيات قرآنية فى لافتاتهم، كذلك إستخدمت موائد الإفطار للدعاية.

دائرة كفر شكر - قسم شبرا ٢:

- إختلفت الدعاية هذا العام عن الأعوام السابقة من حيث التكلفة والكثرة والتوع وأخذت الدعاية أشكال إحتفالية بحلول شهر رمضان من خلال الإنارة الملونة والأقواس والشوادر بمدخل القرى والمدن مع لافتات التهئة من المرشح للأهالى، كذلك كانت هناك دورات رمضانية لكرة القدم تسابق فيها المرشحون فى تقديم الهدايا للفرق المشركة من تشرتات وشهادات إستثمار وكرتونة رمضان وشنط المدارس.

-إهتم الإخوان المسلمون بتكريم الأيتام فى المدارس والمساجد وإهتموا بحفلات الإفطار الجماعى ومسابقات القرآن وتوزيع إمسكايه رمضان والتي تحمل شعار الإسلام هو الحل، وكذلك حرص مرشح الإخوان على صلاة التراويح فى أكثر من مسجد.

-أخذت الدعاية أشكال متنوعه بدءاً من اللافتات والميكروفونات على السيارات النصف نقل والصور الملونه للمرشح، ومن أبرز المرشحين فى هذه الدائرة د.محمود محيى الدين وزير الإستثمار والذي إهتمت جمعياته بتقديم التبرعات لبناء دور المناسبات والمساجد والمدارس فى معظم القرى وكذلك هناك مرشح لواء شرطة سابق ومحمود معروف المعلق الرياضى ورجل الأعمال منصور عامر.

-إستخدم الحزب الوطنى المدارس وقصور الثقافة ومراكز الشباب فى المؤتمرات والحفلات الرمضانية وإستخدم الإخوان المساجد ومنادر العائلات، كما قامت مؤسسة رجل الأعمال منصور عامر صاحب برتو مارينا بتوزيع لحوم رمضان والشنط الرمضانية.

الأسكندرية محرم بك - سيدي جابر - العطارين - الجمارك:

-الوزير مفيد شهاب مرشح بدائرة محرم بك ولذلك قامت قامت جامعة الأسكندرية بتغيير الدوائر الإنتخابية لموظفيها ليكون لهم حق التصويت لشهاب.

-ترشح بدائرة سيدي جابر طارق طلعت مصطفى والذي ترع بمبلغ مليون جنيهه رسوم ترشيح مع العلم أنه لم يستعين باللافتات.

-بدائرة العطارين قام مرشح الوطنى بعمل شنط رمضانيه وكذلك عمل سوق خيرى بمنطقة محطة مصر تبع فيه السلع بأسعار مخفضة.

-بدائرة الجمرك ترشح صاحب أكبر مطاعم المشويات أشرف حسنى والذي قام بعمل مسابقات دينية وتقديم هدايا لحوم ومبالغ نقدية من 25 إلى 100 جنيه، كما أستغل قصر ثقافة الأنفوشي لعمل دعاية وندوات وقدم أيضاً وعود لعدد من الشباب للعمل فى محله الذي أنشأه فى الخليج.

-ترشح على مقعد الكوتة فى هذه الدائرة سحر طلعت مصطفى الشقيقة الكبرى لطارق طلعت مصطفى وترشحت عن حزب التجمع دكتورة بجامعة الإسكندرية.

دائرة المنشية والجمرك:

-إتسمت الدعاية بهذه الدائرة بالتركيز على التهنية بشهر رمضان وكان معظم أصحاب الدعاية من الحزب الوطني.

-الدعاية عبارة عن لافتات من القماش وشنط رمضان وموائد إفطار، وتلاحظ عدم وجود شعارات دينية وعدم إستخدام لمؤسسات الدولة.

-كانت أكثر اليفط للمرشح آمر أبو هيف والذي قام بتوزيع هدايا عبارة عن كعك ولحوم وشنط رمضان مع التسجيل مجاناً فى دورات السباحة.

الفيوم دائرة سنورس:

أخذت الدعاية الرمضانية الأشكال التالية:

-تقديم المساعدات العينية واليفط وحضور الدورات الرمضانية من مرشح الحزب الوطني.

-تقديم الشنت الرمضانية وحفلات تكريم حفظة القرآن من الإخوان المسلمون.

-إتسمت الدعاية أيضاً بعزائم الإفطار لكبار العائلات لكسب تأييدهم وكان هناك توكيز على القبلية والعشائرية والعصية ونعمة ابن البلد.

المحلة:

-أخذت الدعاية شه كل اللافئات التي تهنىء أهالي الدائرة بحلول شهر رمضان وكان مقاس اللافئة حوالي 3 متر × 2 متر والتي خصت عدد من المرشحين الذين يتميزون بالفراء الفاحش ومعظمهم من الحزب الوطني أمثال محمود الشامي ر جل الأعمال وعضو اتحاد كرة القدم وعضو مجلس إدارة العديد من لجان لؤكاة بالمحلة وكان له أكثر من 200 لافئة ي، كما قام والده بعمل العديد من الموائد الرمضانية وتوزيع مبالغ نقدية، و من المرشحين أيضاً عادل ها شمر ر جل الأعمال الذي أقام حفل إفطار بأ كبر قاعات المحلة لعدد 1000 شخص وكان له العديد من اللافئات الكبيرة والصغيرة والبوسترات الورقية والكتابة على الجدران، أما مرشح الإخوان سعد الحسيني فكان له لافئات تدعو لحفلات توزيع الأجهزة المنزلية على العرائس (200 عروسة من أهالي الدائرة) وتشير اللافئات أيضاً على توزيع الجوائز على حفظة القرآن من جميع الأعمار، كما قام بنفس المرشح بدعوات إفطار ضخمة بنادي الأطباء بالمحلة ثم بنقابة الأطباء بطنطا.

دمنهور:

-تسرع جميع المرشحين لحجز أماكنهم الإعلانية بالشوارع في شكل لافئات تحمل صورهم دون شعارات إنتخابية صريحة سوى بعض الآيات القرآنية التي إستخدمها معظم المرشحين عل شاكلة (إن ينصركم الله فلا غالب لكم - وما توفيقى إلا بالله - قل إعملوا فسيرى الله أعمالكم - وما النصر إلا من عند الله ... وهكذا).

-تم إستعمال الممتلكات الحكومية في أعمال الدعاية وذلك بلصق صور وبوسترات على سور إستاد دمنهور وعلى مجلس المدينة وواجهة نقابة المحامين بدمنهور وكذلك على أعمدة الإنارة.

السويس:

-الدعاية هادئة ولاتوجد مؤتمرات أو ندوات ولا وجود للشبكات الرمضانية بل مجرد لقاءات ضيقة وزيارات للعائلات.

-إعتمد المرشحون على لافتات التهئة بشهر رمضان ولم يستعينوا بالشعارات الدينية .

-أغلب اللافتات لمرشحات الحزب الوطنى.

المتوفية دائرة البتانون:

-السمة الرئيسية الةى إشارك فىها المرشحون جمىعاً هى رفعهم لشعارات دينية وإعداد موائد الإفطار وتقديم رشوى مادية للشباب لمرافقتهم فى المسيرة الدعائية للمرشح وكذلك تميزت الدعاية باللفظ الضخمة والمطبوعات والإستىكرات فى كل مكان بالدائرة وعلى واجهات المنازل وبوابات المدارس والمساجد والمصالح الحكومية.

ميت غمر:

-معظم المرشحين من أصحاب الشركات ورجال الأعمال.

-زيادة عدد المرشحين من أبناء المؤسسة العسكرية السابقين مثل اللواء بدوى عبد اللطيف والعقيد أحمد فوزي واللواء على الصروي.

-عدم وجود مرشح من النساء أو المسيحيين بالدائرة الطبيعية.

-المرشحات على مقعد الكوتا معظمهم من أعضاء المجالس المحلية.

-لم يعد الاعتماد فى الدعاية على اليفط والملصقات بل تجاوز ذلك عند بعض المرشحين مثل عمل بوسترات جلدية فى مفارق الطرق وعلى العمارات وعمل إمساكية رمضان لمعظم المرشحين بما فيهم مرشح التجمع.

-تم إستخدام الشعارات الدينية بشكل مكثف على البوسترات واليفط، كما إستخدمت الدعاية عن طريق الفيس بوك وعمل الجروبات والصفحات على النت لبعض المرشحين المستقلين ومرشح التجمع.

-هناك مرشح مستقل قام بشراء ساعة على قناة البدر قدم فيها برنامج عن أحوال ميت غمر ومشاكلها ولم ينس الترويج والدعاية لنفسه.

-قام المرشح أحمد البحراوى بعمل دعاية بجريدة المساء.

-إهتم المرشحون بتوجيه الخطاب للشباب من خلال الدورات الرمضانية وتسليم الجوائز لهم.

-إهتم عدد من المرشحين بعمل موائد الرحمن وتوزيع الشنط الرمضانية والتروع بمبالغ مالية لبعض القرى وتمويل صناديق لؤكاة.

-تم إستخدام مؤسسات الدولة بعمل النلوات والحفلات بمراكز الشباب وجمعيات تنمية المجتمع والنوادي.

شمال سيناء (العريش):

- أصدر حزب التجمع بيان تم توزيعه بالعريش بعنوان سيناء التي نريدها، وقام مرشح التجمع بتعليق لافتة تهنىء بحلول شهر رمضان.

- وزع حزب الوفد عدد 500 شنطة رمضانية عليها شعار الوفد.

- قام عدد من المرشحين بطباعة إمساكية رمضان وعليها صور المرشح.

- إمتلأت شوارع العريش باللفظ والبوابات وأغلبها كان لمرشحين تقدموا للمجم مع الإنتخابى للحزب الوطنى ورجال أعمال.

- تم توزيع شنط رمضانية تحمل شعار الحزب الوطنى وصور الرئيس مبارك.

- أقام النائب الحالى بالتنسيق مع محافظ شمال سيناء بدعوة المواطنين لحفل غنائى بإستاد العريش الرياضى.

- تقدم أحد مرشحي الوطنى بخطوط فودافون للمواطنين خلال اللوات الرمضانية وترع آخر بمبلغ 50 ألف جنيه لتطوير حديقة مبارك.

قنا: قوص - بندر قنا - نجع جمادى:

- إنتشرت الدعاية مبكراً نظراً للطبيعة القبلية والتواجد القوي لمرشح الإخوان ومرشح التجمع.

- إنتشرت اللافتات والبوسترات وتوزيع الإمساكيات والموائد الرمضانية وزيارة الدواوين والمنادر العائلية.

- النائب الإخوانى الحالى بالدائرة هشام القاضى حملت دعايته شعار الإسلام هو الحل.

- وجدت شعارات قبلية من خلال قبيلة الحميدات وقبيلة الأشراف (مثل القبيلة الفلانية تؤيد مرشحها فلان الفلانى).

المنيا:

- يوجد بالدائرة كل الأطياف من إخوان وتجمع وحزب وطني ومستقلين وأقباط.

- بعض المرشحين أغرقوا الدائرة بالليفت والبوسترات والبعض الآخر أحجم عن الدعاية بمنطق أنهم سيتقدموا

للمج مع الإنتخابى و فى حالة عدم إختيار هم وترشح هم كمنس تقلين مع عدم وجود إشراف قضائي على

الإنتخابات سوف لا يحققوا نجاح وبالتالي لاجلوى من دخول الإنتخابات فى حالة عدم موافقة الحزب.

الأقصر:

- و يوجد بها عدد 3 دوائر هم:

-الأقصر شرق: والأعضاء الحاليون بهذه الدائرة هم أصحاب النصيب الأكبر من الدعاية والتي أخذت أشكال

الندوات لتكريم الأمهات المثاليات وتكريم الأطفال اليتامى والمتفوقين دراسياً وإعطائهم شهادات تقدير

وأظرف تحتوى على مائة جنيهاً، كذلك أخذت الدعاية شكل الشنط الرمضانية والندوات داخل القرية والليفت

والملصقات.

-الأقصر غرب: كان حال الدعاية بها كما هو عليه بالدائرة الأولى إلا أن هذه الدائرة مشتتة أكثر، ودخول

ضياء رشوان حلبة الترشيح أدى إلى حالة إرتباك فى الدائرة نظراً لشعبيته الكبيرة وتقديره لدى بعض المتعلمين

من شباب القرية.

-إسنا: الأكثر تواجد من حيث الدعاية هو العضو الحالي عن مقعد العمال والذي قدم أكثر من 5000 شنطة

رمضانية وقام بعمل مؤتمر ضخم حضره أكثر من 1000 شخص.

-الدعاية شملت اللافتات والملصقات التى ملأت أرجاء المدينة.

-إنتشرت فى هذه الدائرة الدعاية التي تعتمد على العصبية والقبلية.

أسوان:

-الدعاية بشكل عام توصف بالضعيفة لأسباب تتعلق بالطقس الحار خصوصاً وأن شهر رمضان يصعب فيه عمل المؤتمرات أو التنقل نهرا على الدواوين (ديوان العائلات)، إلا أن بعض المرشحين إستغلوا هذه الفترة فى عمل بعض اليافطات القماش وقاموا بتهنئة أهالى مناطقهم بحلول شهر رمضان دون الإشارة إلى صفاتهم الانتخابية أو إعلان ترشحهم للإنتخابات.

-قام بعض المرشحين بعمل إمساكيات رمضانية و من الخلف يضعون صوارهم الشخصية و يعلنون ترشحهم للإنتخابات.

-قام بعض المرشحين بعمل إفطار جما عي وحدث ذلك على مستوى الدائرة الثانية سواء بالمنطقة الأولى أو الثانية (نصرالنوبة - كوم أمبو).

-لوحظ أن أمام مقر الحزب الوطني وجود بعض الشنط الرمضانية (كرتون 40 سم * 40 سم) بها مواد تموينية لانعرف قيمة ما تحملة من مواد تموينية تحمل شعار الحزب توزع على الأفراد.

السويس:

-أعتمد المرشحون علي لافتات التهنئة بشهر رمضان عدا مرشح الحزب الوطني عمال ذكر في لافتاته كونه مرشح 2010 الشعب.

-أقام المرشحون موائد إفطار رمضانية: جلال مازن/محمد راجح / خليل عوض/رمضان أبو الحسن

أما فيما يتعلق بالدعاية الخاصة للنساء أثناء تلك المرحلة

-بعد تحليل المعلومات الواردة من المراقبين الميدانيين لتلك المرحلة ظهر إستخدام النساء لعدة أشكال من الدعاية والتي تتمثل في البوسترات وإمساكيات شهر رمضان والكتيبات الدعائية واللافئات والشنط الرمضانية وإستخدمت بعض من النساء بعض الشعارات الديدنية مثل "وما النصر الا من عند الله" " ان ينصركم الله فلا غالب لكم" "وما توفيقى الا بالله" وتعتبر كل تلك أشكال الدعاية هي الأشكال التقليدية المتعارف عليها بين كل المرشحين رجالاً ونساءً الا أن بعض النساء إستخدمن أساليب مختلفة كزيارات شخصية للنساء في بيوتهن أو زيارات للجمعيات الخيرية مثل السيدة فاطمة على خليل في دائرة الصف.

-وغابت النساء عن بعض أشكال الدعاية المتعارف عليها بين الرجال مثل تنظيم إفطارات رمضانية أو تنظيم مسابقات كره قدم رمضانية أو الصلاة في المساجد و هي أشكال من الدعاية أقتصرت على الرجال دون النساء.

-وظهر أيضاً أن النساء المرشحات المقتررات مالياً كانت الدعاية الخاصة بهن مكثفة ويظهر عليها البذخ كما أتضح في مرشحة الغربية للكوتا المحامية مایسة الطور وهي سيدة أعمال.

-كما ظهر إنتهاك على مستوى الوجود الإجتماعي تعرضت له المرشحة هناء الربيعي في محافظة البحيرة من ترويج كليب جنسي فاضح نسب لها يتداوله ابناء الدائرة على تليفوناتهم المحموله ومواقع الإنترنت.

-ومن الملاحظ غياب الشعارات الخاصة بدعم حقوق النساء من قبل المرشحات السيدات إلا أن بعض تلك الشعارات ظهرت على بعض اللافئات في محافظة شمال سيناء مثل "من أجل حقوق المرأة رشحت نفسي"

-و من اللافت للنظر إقبال مقررات المجلس القومي للمرأة في بعض المحافظات على الترشح على مقاعد الكوتا.

-واستخدمت بعض الأساليب لجذب النساء لهن مثل إستخراج بطاقات الرقم القومي للنساء مثل المهندسة نادية عبده بالأسكندرية وهي مقرة المجلس القومي فرع الاسكندرية ورئيسة مجلس إدارة شركة المياه بالأسكندرية ومقرة الحزب الوطني بالعطاريين.

-يظهر في النهاية أن النساء سواجهن صراعات شرسة في العملية الإنتخابية ككل وذلك لإتساع دائرة الكوتا والتي عبر الكثير من المراقبين الميدانيين عن صعوبة الحصول على المعلومات نتيجة إتساع الدائرة وهو نفس ما سواجهه النساء في إثناء الإنتخابات في صعوبة الوصول للدائرة كلها. إلا أن البعض عبر عن إمكانية اعتبار تلك التجربة فرصة للنساء للتنافس على مقاعد المرأة بدلاً من الجمود الثقافي في التفكير للعائلات والعصبيات القبلية التي رفضت لسنوات ترشيح النساء على اعتبار أن تلك العائلات بهارجال أكثر قدرة على تمثيل الدائرة من النساء مثل الفيوم التي عبر فيها إستطلاع للرأي عن رفض بعض العائلات لترشيح النساء لسنوات طويلة، وقبول هذا في الإنتخابات المقبلة لوجود مقاعد مخصصة للنساء وهو ما يبدو في الظاهر داعماً أكثر للنساء إلا إنه قد يكون معبراً عن رغبة مجتمعية في حصر مشاكلة النساء وتنافسهن بين النساء وليس وضعهن في منافسة مع رجال.

-ويظهر هذا جلياً في إقبال النساء على الترشح على مقاعد الكوتا وقله العدد في الترشح على المقاعد العامة.

سادساً: المجمع الإنتخابي للحزب الوطني:

أعلن الحزب الوطني عن فتح باب التقدم للترشح من خلال المجمعات الانتخابية في الفترة من 21 أغسطس 2010 على أن يتم غلق باب التقدم 28 أغسطس 2010، ثم قام السيد أمين عام الحزب الوطني بمد الفترة من 28 أغسطس حتى 5 سبتمبر ثم قام بمد الفترة مرة أخرى حتى يوم 13 سبتمبر، 2010 لإستكمال الأوراق المطلوبة من المرشحين، وقد ترشح على الانتخابات داخل المجمعات الانتخابية المختلفة عدد 2788 مرشحاً، فكانت فكرة المجمعات الانتخابية على أن يتقدم العضو الراغب في الترشح بالأوراق التي يتطلبها القانون من أجل الترشح إلى المجمع الانتخابي للحزب في محافظته ويتم إستلام جميع الأوراق من جميع المرشحين على أن تتم عملية الإختيار على ثلاث مراحل، الأولى معرفة ما إذا كانت الأوراق مسوفاه أم لا، الثانية يتم عمل إنتخابات لجميع المرشحين والمتقدمين للمجمع لإختيار الأعضاء، الثالثة موافقة السيد رئيس الجمهورية ورئيس الحزب الوطني على جميع الأسماء المرشحة، وفي تلك الأثناء هناك طعون على المتقدمين وهناك دعاية خاصة بالمجمع الانتخابي .

ظهرت أهمية المجمع بشكل كبير بعد التعديلات الدستورية الأخيرة حيث تم إلغاء الإشراف القضائي على صناديق الإقتراع وأصبح المشرفين على العملية الانتخابية من موظفي السلطة التنفيذية للدولة وهم لاطاقة لهم أمام نفوذ الأجهزة الإدارية والأمنية للسلطة التنفيذية التي تنحاز إنحيازاً فاضحاً للمرشحي الحزب الحاكم، لذا فإن أعضاء الحزب من المتقدمين للمجمع يعتبرون أن حصولهم على توكية الحزب بمثابة إعلان مبكر عن فوز العضو بإنتخابات المجلس التشريعي وهو ما أكسب منوكة المجمع الانتخابي في الحزب الوطني أهمية وسخونة بالإضافة إلى الصراع الذي أشرنا إليه في صدر التقرير بين الحرس الجديد والحرس القديم، وقد تسبب هذا الصراع المحتدم داخل المجمع الانتخابي للحزب الوطني عن سقوط قتيلاً في كالا من في دائرة نبروه محافظة الدقهلية وفي دائرة المناخ بمحافظة بورسعيد بالإضافة إلى عدد لا بأس به من الجرحى.

وكانت من أهم الأزمات التي ظهرت في المجمعات الانتخابية هي ما أطلق عليه أزمة التنظيم حيث تم منع أمناء التنظيم في المحافظات من التقدم بأوراق ترشحهم في المجمعات الانتخابية للحزب الوطني، وهذا ما جعل عدد كبير من أمناء التنظيم يقررون ترشيح أنفسهم مستقلين على مبادئ الوطني في الإنتخابات 2010، وكانت ثانياً أزمات المجمع هي أزمة الوكيلات حيث تم فرض التوقيع على ثلاثة وكيلات وإقرارات اثناء التقدم بأوراق الترشيح الأول وكيل لتقديم أوراق ترشيحه بمدريات الأمن بأسم أمين المحافظة والسيد أحمد عز أمين التنظيم المركزي، والثاني وكيل بالنزل وسحب أوراق تقدمه إلى أمين المحافظة أيضاً وإقرار بعدم الترشح على قائمة أي حزب آخر أو مستقلاً، والثالث إقرار بصحة الوكيلين السابقين، وهو الأمر الذي يخالف أحكام الدستور والقوانين المنظمة للإنتخابات في مصر حيث أنه يحرم المرشحين المستبعلون من

الحزب الوطني بالترشح كمستقلين، الأمر الآخر في شروط الترشيح كان التبرعات حيث كان معيار جدية المرشح هو قيامه بدفع تبرع للحزب والمجمع الانتخابي، وهو ما فتح الباب أمام الأعضاء الراغبين في الترشح من خلال الحزب الوطني إلى رفع قيمة التبرع وأصبحت قيمة التبرع هي المعيار الأول في إختيار مرشحين الحزب حيث تراوحت التبرعات والتي فرضها أمناء الحزب في المحافظات من 5 إلى 40 ألف جنيه في المحافظات المختلفة، وأصبح لأمناء المحافظات اليد العليا في تحديد مبالغ التبرعات فتفاوتت المبالغ من محافظة إلى أخرى، كما أشتكى عدد من أعضاء الحزب الوطني الأقباط المتقدمين للترشح في بعض الدوائر بكل من محافظتي أسوط والمنيا من ممارسة البعض لأعمال دعائية طائفية ضدهم وإن كان من أبرز الإيجابيات هو زيادة عدد المرشحين الأقباط من أعضاء الحزب الوطني، وقد إنتهت أعمال بعض المجمعات الانتخابية بالتوكية لصالح بعض الوزراء وبعض الأعضاء البارزين في الحزب بالوطني ولم يتقدم أحد لمنافستهم وفي بعض الدوائر تم إقناع مرشحين منافسين بالإسحاب، ومع غلق باب الترشيح تم حسم عدد من المقاعد بالتوكية (زكريا عزمي رئيس ديوان رئيس الجمهورية عن دائرة الزيتون - يوسف بطرس غالي وزير المالية عن دائرة شبرا الخيمة - سيد مشعل وزير الانتاج الحربي دائرة حلوان - احمد عز أمين التنظيم بالحزب الوطني عن دائرة منوف - د.مفيد شهاب وزير الدولة للشئون مجلسي الشعب والشورى دائرة محرم بك الاسكندرية - محمود محي الدين وزير الاستثمار دائرة كفر شكر - كمال الشاذلي عن دائرة الباجور - على مصيلحي عن دائرة ابو كبير الشرقية - أمين أباطة عن دائرة التلين الشرقية - اللواء عبد السلام محجوب وزير التنمية المحلية دائرة الرمل - واللواء سعد الجمال دائرة الصف حلوان - طارق طلعت مصطفى دائرة سيدي جابر - خالد خيرى دائرة العطارين - د.محمد الصلحي دائرة قنايات الشرقية فئات - عزت بدوي قنيات الشرقية عمال - شريف عمر فاقوس الشرقية فئات - حازم حمدي فئات بنرد سوهاج - د.خليفة رضوان فئات وكر جرجا - هرقل وفقى عمال جرجا - عاطف الحلال عمال الباجور منوفيه) ومن خلال تقارير مراقبينا الميدانية لاحظنا التالي:

1- تحددت الأوراق المطلوبة للتقدم للترشيح للمجمع الانتخابي على النحو التالي:

- صورة المؤهل الدراسي - شهادة التجنيد - البطاقة الانتخابية - كارنيه الحزب - وكييل لأحمد عز بتقديم
- أوراق الترشيح - وكييل آخر بالتنازل عن الترشيح - إقرار بقبول كافة إجراءات الحزب في إختيار المرشحين وعدم الرجوع على الحزب أو ممثليه - الوكيلات غير قابلة للإلغاء - أداء قسم الولاء للحزب من جانب جميع المتقدمين للترشيح - أوراق الترشيح تقدم بمقر أمانة الحزب الوطني. 2 - كانت أهم الظواهر التي تم رصدها في المجمع الانتخابي هي :

-بعد إلغاء الإشراف القضائي أفاد عدد من المرشحين فى دوائر الفيوم والمحلة والمنيا على سبيل المثال أنهم فى حال عدم إختيار الحزب لهم لن يتقدموا بأوراق ترشيحهم لعلمهم أن الإنتخابات القادمة لمجلس الشعب سوف يتم تسويدها كإنتخابات مجلس الشورى السابقة

-عدد المتقدمين للترشيح فى الدوائر الطبيعية غير الكوتة زاد عن الثلاثون فى معظم الدوائر.

-تلاحظ تقدم النساء للترشيح فى دوائر الكوتة وفيما ندر تقدموا للترشيح فى الدوائر الطبيعية.

-تلاحظ غياب التقدم للترشيح من جانب الأقباط إلا فى محافظتي المنيا وأسيوط.

-تراجع عدد كبير عن التقدم للترشيح للمجمع مع بدائرة المحلة على سبيل المثال بعد أن علموا أن تعليمات الحزب أنه لا يحق لمن يرشح نفسه بالمجمع ولم يقع عليه الإختيار أن يرشح نفسه كمستقل وفضل الكثيرون منهم الترشح كمستقلين.

-إشترط المجمع لمن يتقدم بأوراق ترشيحه أن يتبرع بمبلغ مالي تفاوت بين الدوائر المختلفة بين 5000 جنيه إلى 10000 جنيه كحد أدنى.

-كان الحزب الوطني حريص فى عدد من الدوائر مثل قصر النيل والبتانون منوفية على عدم خروج أسماء من تقدموا للترشيح حتى يصل الحزب إلى إختياره النهائي.

-أجرى الحزب إستطلاعات رأى لعينات عشوائية من المواطنين من خلال إستمارات إستبيان لتحديد شعبية المرشحين كمثال دائرة سنورس بالفيوم.

-توع فى المتقدمين بأوراق الترشيح للمجمع وإن كان عدد كبير منهم من رجال الأعمال كدائرة شبرا 2 والمحلة وقصر النيل ودمنهوور وقناو كذلك محرم بك والطارين والجمرك بالأسكندرية.

-تم مد فترة إجتماع المجمع الإنتخابي لتكون أواخر شهر سبتمبر .

-كان هناك تمييز بين المرشحين عند تقديم أوراقهم للمجمع الإنتخابي للحزب الوطني مثلما حدث مع مرشح قلوب ومحامي يدعى حسين يرعي مما دفعه للإحتجاج ومعه عدد من المحامين أمام أمانة الحزب الوطني.

-كان هناك تصلع على تقديم أوراق الترشيح للمجمع الإنتخابي فى بعض الدوائر مثل دائرة ميت غمر .

-أفاد الراصدين بدائرة ميت غمر بأن مبلغ الترع للمجمع الإنتخابي إنقسم إلى جرتين، 40000 جنيه للنواب الحاليين و 5000 جنيه لباقي المرشحين.

-تلاحظ وجود تشكك وإحساس بعدم الرضا لدى كثير من القاعديين فى معظم الوحدات المحلية عن جدوى المجمع الإنتخابي والتصويت داخله وذلك نظراً لسابقة إنتخابات المجمع فى الشورى كما حدث فى دائرة ميت غمر من إختيار المرشح محمد سلامة وأنت قيادات الحزب فى العاصمة بمرشح آخر هو عبد المقصود.

-أفاد الراصدين أيضاً فى دائرة ميت غمر أن المجمع الإنتخابي يتكون من: أمين الوحدة الحزبية بكل قرية - أمين التنظيم بكل قرية - رئيس المجلس المحلي بكل وحدة محلية - عدد 5 من لجنة الخمسين بكل قرية (إختيارهم عشوائي) - أعضاء مجلس محلي المركز بكل وحدة محلية - أعضاء لجنة الثلاثون بالمركز ومنهم هيئة المكتب - أعضاء مجلس محلي المحافظة، كل هؤلاء ماعدا من يكون مرشحاً منهم.

النساء فى المجمع الانتخابي للحزب الوطني:

تضاربت أرقام الترشيحات للمجمع الإنتخابي، وبشكل عام من التحليل السريع التالي يمكن إستخلاص ضعف الترشيحات النسائية لتصل إلى أقل من الربع فى بعض المحافظات:

1-أسوان، وصل عدد المتقدمين إلى 150مرشحاً، بينهم 70 سيدة لمقعد الكوتة، أي ما يقرب من نصف عدد المتقدمين (46.6%).

2-قنا، بلغ عدد المتقدمين 61 مرشحاً، في 9 دوائر إنتخابية. بينهم 15 سيدة على الكوتة، أي أقل من ربع الترشيحات (24.5%).

3-تخفض نسبة ترشيحات السيدات في المتوفية لتبلغ 11% من إجمالي عدد المرشحين المتقدمين الذي يصل إلى 172 مرشحاً، بينهم 100 على مقاعد الفئات و 52 للعمال و 20 سيدة.

4-دمياط، تقدم 60 مرشحاً تقدموا لمجمع دمياط، بينهم 16 سيدة، أي ما نسبته 26.6%.

5- المنيا، 160 متقدماً للترشيح، من بينهم 20 سيدة، أي 12.5% من إجمالي الترشيحات.

6-أسوط، بلغ عدد المتقدمين 150 مرشحاً، بينهم 21 سيدة، أي 14% من إجمالي المتقدمين.

7-الفيوم، إستقر عدد المتقدمين عند 80 مرشحاً.

8-في الغربية، ليصل إجمالي عدد المتقدمين إلى 130 مرشحاً، موزعين على 15 دائرة إنتخابية، بينهم 15 سيدة ينافسن على مقعدى الكوتة بالمحافظة، أي 11.5% من إجمالي المتقدمين.

9-في بورسعيد، بلغ عدد المتقدمين بأوراقهم، 43 مرشحاً، منهم 14 للدائرة الأولى، و 11 عن الدائرة الثانية، وتقدم للدائرة الثالثة، المناخ 10 مرشحين، بالإضافة إلى 8 سيدات يتنافسن للوصول إلى مقعد الكوتة، أي نسبة 18.6% من إجمالي المتقدمين.

10-القليوبية، إجمالي عدد المرشحين 100 مرشح، بينهم 22 سيدة. أي أقل من ربع عدد المتقدمين.

11-الإسماعيلية، كان عدد المتقدمين للمجمع 63 مرشحاً، يتنافسون على ستة مقاعد، بينما تقدمت 19 سيدة للمنافسة على مقعدى كوتة المرأة.

12-وفي مطروح، عدد المتقدمين بلغ 77 مرشحاً، في دائرتين، منهن 20 سيدة أي ما يقرب من ربع المتقدمين.

13-البحر الأحمر، بلغ عدد المتقدمين 53 مرشحاً، بينهم 25 سيدة، في دائرتين إنتخابيتين، أي تقريباً نصف عدد المتقدمين، وبلغت حصيلة الترعات الإختيارية للمتقدمين مليون جنيه.

14-شمال سيناء، تقدم 52 مرشحاً إلى مجمع الحزب الوطني، بينهم 24 سيدة، أي تقريباً نصف عدد المتقدمين.

15- ووصل عدد مرشحي الوادي الجديد إلى 44 مرشحا لدائرتين، و 16 سيدة على مقعد الكوتة.

أهم الملاحظات هنا:

1- لخصت الكثير من المرشحات أسباب تقدمهن للمجمع الانتخابي لخوض الانتخابات تحت عباءة الحزب الوطني هو تسخير الحزب لجميع الوحدات والأمانات الحزبية لدعم مرشحه وتمويل الحملات والتسهيلات والإمكانات التي يوفرها الحزب، وأعتبرن أن إختيار المجمع لأي مرشحة بمثابة إعلان فوزها. ويعكس هذا الموقف قناعة مجتمعية عامة بنفوذ الحزب الوطني وقلده على تعبئة الموارد لصالح مرشحيه على عكس الأحزاب الأخرى. هذا بالإضافة إلى الثقة في دعم الحزب لمرشحاته في جولاتهن وحملاتهن الانتخابية خاصة في المناطق القبلية والصعيد، وهو ما يتنافى مع المحاولات المستمرة لإعطاء صور للمرأة المرشحة القادرة على المنافسة بشكل متساو مع الرجل.

2- كثير من المرشحات المتقدمات للمجمع الانتخابي هن أمينات المرأة في فروع المجلس القومي للمرأة في المحافظات، من ذلك ليلى طه قاسم مقررة لجنة المشركة السياسية بالمجلس القومي للمرأة في الفيوم، ود. د هدي الطنباري مقررة المجلس القومي للمرأة في كفر الشيخ، مما يعكس تداخل واضح بين الحزب والمجلس، ويدعو للتفكير أن الدعم الذي ستحظى به المرشحات في هذه الحالة سيكون مزدوجاً بعكس المرشحات المستقلات كمثال أو مرشحات الأحزاب الأخرى. وفي تعليق للدكتورة فرخندة حسن الأمين العام للمجلس القومي للمرأة: « من المهم أن تكون إختيارات الحزب لمرشحاته من السيدات على مقاعد الكوتة بنفس المعايير التي إختار بها الرئيس مبارك المعينات في مجلسي الشعب والشورى»، فكد أن مثل هذه المعايير إختارت أفراداً يشهد لهم بالكفاءة علاوة على السمعة الطيبة والشعبية اللتين تتمتع بها أولئك السيدات.

3- إرتفع المستوى التعليمي والوظيفي بل والإجتماعي لكثير من المتقدمات للمجمع الانتخابي، ففي المنيا على سبيل المثال هناك من ضمن المرشحات أمينة غالي "مستشارة وزير المالية" ودعاء حسن شلقامي " كريمة رئيس نادي القضاة"، والإعلامية ليلى شتا في كفر الشيخ، ود. آمال عثمان عن دائرة الدقي في الجيزة.

4- ترايد الحديث عن أن كثير من المرشحين للمجمع الانتخابي قد قدموا تبرعات حزبية تجاوزت حاجز الملايين، ولم يرد أسماء سيدات ضمن هذه التبرعات مما يعكس إعتقاد الكثيرات منهن إما على الدعم العائلي أو

القبلي أو الدعم الحزبي خاصة للمرشحات على مقاعد المرأة حيث تتسع الدائرة الإنتخابية لتشمل المحافظة كلها.

5- يلاحظ على البرامج الإنتخابية للمرشحات سواء على مقاعد المرأة أو في الدوائر المختلفة، أن خطابها تنموي بالدرجة الأولى يرتبط بالحديث عن المرأة المعيلة، والأرامل ومساعدتهن، وفصول محو الأمية. وأن المرشحات حينما بدأت بالتواصل مع المواطنين والتفاعل معهن كان ذلك من خلال الندوات التثقيفية أو الخاصة بالأسرة والطفل.